



<https://utq.edu.iq/thiqar>

UTjlaw@utq.edu.iq

سلطة الدولة في مجال جنسية الروبوت الذكي - (دراسة مقارنة)

ا.د. إياد مطشر صيهود

الباحثة أنعام عويد كريم

كلية القانون - جامعة ذي قار

Law 1e227@utq.edu.iq

Rmk7783@gmail.com

مستخلص البحث:

يمكن تلخيص فكره البحث في أن هذه الكيانات (الروبوتات الذكية)، بدأت تنتشر بشكل واسع، وترتب عليها أضرار تصيب الغير ما دفع الى التساؤل عن مدى تمتعها بالشخصية القانونية، الأمر الذي ادى إلى اختلاف في صفوف الفقه القانونية، فالرأي الأول يقول بضرورة منحها الشخصية القانونية المستقلة قياساً على الشركات وبعض المنقولات، ورأي آخر دعى إلى ضرورة عدم منحها الشخصية القانونية لعدم الحاجة إلى وضع تشريع بهذا الخصوص، في حين برز توجه ثالث دعى إلى ضرورة إيجاد فئة قانونية ثالثة تكون وسطاً بين القانون وموضوعه، فضلاً عن إثارة مسألة مدى تمتع الروبوت بالجنسية، وبالتالي الحق في تحمل الالتزامات (حقوق وواجبات)، وما نوع الجنسية التي تمنح وما هو معيار منحها؟ نحن نرى ان الرأي الأقرب للصواب هو إيجاد فئة قانونية ثالثة، خاصة في ظل تنامي وانتشار الآلة ما قد يرافق ذلك زيادة مخاطرها، وبالتالي التساؤل عن جهة تحمل المسؤولية إمام الاستقلال الكامل للآلة عن الإنسان خصوصاً وإن الشركات المصنعة قد تلجأ في المستقبل الي تطوير هذه الآلات بحيث تقترب من الإنسان أكثر فأكثر، لغرض التخلص من المسؤولية، وإلا بقيت المرجع في تحمل المسؤولية دائماً عما يصدر من الروبوتات.

المقدمة:

يمكن الوقوف على هذه المقدمة من خلال التفريع الآتي:-

أولاً — التعريف بالبحث:

من غير الممكن انكار ما توصل اليه العلم من تطور تكنولوجي ورقمي، فأصبحنا في مواجهة روبوتات فائقة الذكاء (الذكاء الاصطناعي) قد تماثل الذكاء البشري، وقد تتجاوزه أو تستقبل في بعض الاحيان بقرارات منفردة بعيداً عن تدخل الانسان، ووجود ما يسمى بالأشخاص الافتراضية هذه العائمة من عالم افتراضي، يثير التساؤل عن دور المنظومة التشريعية والقانونية من تنظيم هذه الوسائل، خاصة وان التقسيم الثنائي في القانون الخاص هو السائد منذ العهد الروماني (اشخاص واشياء) وما يخرج عن نطاق هذا التقسيم ما هو إلا حالات خاصة، مما ولد جدلاً واسعاً في الاوساط القانونية لضرورة تحديد نظامها ومحلها في المنظومة القانونية باقتراح إيجاد (ميكانيزم) للمسؤولية التضامنية بدون خطأ والشخصية القانونية لها إلى غير ذلك من المقترحات. وعليه سوف نقوم بتقسيم البحث على مطلبين نكرس الأول لبيان مفهوم الروبوت الذكي مقسم على فرعين الفرع الأول للتعريف بالروبوت الذكي إما الفرع الثاني فهو لبيان مدى تمتع الروبوت بالشخصية القانونية، في حين اختص المطلب الثاني في مدى إمكانية تمتع الروبوت الذكي بالجنسية، الذي انقسم بدوره على فرعين الاول في بيان معالم التنظيم القانوني للروبوت الذكي، والفرع الثاني لبيان سلطة الدولة في منح الجنسية للروبوت الذكي.

ثانياً- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال النقاط التالية:-

- 1- بيان مدى تمتع الروبوت بالشخصية القانونية من عدمه، وبالتالي الحق في تحمل المسؤولية واكتساب الحقوق، ومنها الحق في الجنسية.
- 2- محاولة معرفة التوجه التشريعي في رسم الحدود القانونية للروبوت من خلال تشريع يوضع بهذا الخصوص، وكيف تعاملت التشريعات المختلفة والمنظمات الدولية مع هذه الكيانات.

ثالثاً- اسباب البحث:

- 1- لفت الانتباه المشرع العراقي الى التطور التقني (الذكاء الاصطناعي)، واتجاه غالبية التشريعات إلى جعل تشريعاتها تتلاءم مع واقع هذا التطور.
- 2- محاولة تذكير المشرع العراقي بضرورة الاستفادة من الدراسات المعدة بشأن الروبوتات لغرض استقبال التطور الرقمي في عالم الروبوتات الذكية.

رابعاً- مشكلة البحث:

تتضح هذه المشكلة، فيما يلي :-

- 1- أن أختلاف الفقه القانوني بين مؤيد لمنح الشخصية القانونية أو معارض لها، وآخر يقر بضرورة ايجاد فئة ثالثة تُدرج تحتها الروبوتات الذكية ادى إلى أن تدور التشريعات في حلقة مفرغة بين منحها الشخصية الالكترونية المستقبلية، وبين أخرى تجاوزت البحث في هذه المسألة محدثة فجوة في تنظيم مسألة الروبوتات.
- 2- كذلك تبرز هذه المشكلة من خلال تصنيع وانزال الروبوتات الذكية إلى البيئة الواقعية، وبالتالي قد يترتب عليها اضرار تصيب الطرف الأخر مما دعى للتساؤل عن الشخص الذي يتحمل المسؤولية هل الروبوت نفسه أم المصنع أم المالك أم جهة أخرى؟
- 3- أن المميزات التي يتمتع بها الروبوت الذكي وقدرته الفائقة على التنبؤ واتخاذ القرارات والاستقلالية والدقة جميعها أوصاف جعلته يتفوق على الشخص الطبيعي والاعتباري على حد سواء، ما دفع الى القول بمدى احقيته بالتمتع بالجنسية، ونوع الحقوق التي يتمتع بها وما نوع الجنسية ومعيار منحها.

خامساً- منهجية البحث:

يتميز البحث باتباع المنهج المقارن للموازنة بين موقف المشرع العراقي والتشريعات الاخرى والاتفاقيات الدولية في هذا المجال، وبالتالي معرفة مدى مواكبة المشرع العراقي للمستجدات التشريعية والرقمية في البلاد الاخرى.

سادساً- خطة البحث:

لغرض أن تكون الدراسة مفصلة فيما يتعلق بموضوع البحث لبيان سلطة الدولة في مجال جنسية الروبوت الذكي، تم تقسيم البحث على مطلبين مستقلين، فخصص الأول لبيان مفهوم الروبوت الذكي موزع بدوره على فرعين، الفرع الاول للتعريف بالروبوت الذكي أما الفرع الثاني فهو في مدى تمتع الروبوتات بالشخصية القانونية، في المقابل نتناول في المطلب الثاني مدى إمكانية تمتع الروبوت الذكي بالجنسية بتقسيمه على فرعين، الفرع الاول في معالم التنظيم القانوني للروبوت الذكي في حين تعلق الفرع الثاني في سلطة الدولة في منح الجنسية للروبوت الذكي.

المطلب الأول

مفهوم الروبوت الذكي

يشكل التفاعل المستقبلي بين المساعدة الاصطناعية والحقوق القانونية مجالاً مثيراً للقلق، وهو ما بدأ يتضح لعلماء القانون باستكشاف آثار أخرى ترتبط بالشخصية القانونية التي قد تتمتع بها الأدوات الاصطناعية فيضيف (بايرن) كيف يمكن للأدوات الاصطناعية ان تكتسب الشخصية القانونية و(لوبوكي) يناقش كيف تتمتع مثل هذه الكيانات القانونية(الخوارزمية) بميزة نسبية بالمقارنة مع الكيانات التي يتحكم بها الانسان في الأنشطة الجنائية أو الإرهابية الى غير ذلك، من الأنشطة المعادية للبشر، بسبب سهولة نقل البرمجيات عبر الحدود، مما يشكل مجالاً قانونياً حديثاً⁽¹⁾، الأمر الذي يستلزم تبني التفريع الآتي:-

الفرع الأول

التعريف بالروبوت الذكي

هناك عدة تعريفات قيلت بشأن الروبوتات صدرت عن جهات رسمية، منها على سبيل المثال التعريف الذي وضعه المعهد الأمريكي ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) حيث عرفه بأنه:- (مناول يدوي قابل لإعادة البرمجة ومتعدد الوظائف ومصمم لتحريك المواد والأجهزة والأدوات أو الأجهزة الخاصة، من مختلف الحركات المبرمجة، ويهدف الى إداء مهمات متنوعة)⁽²⁾ . كذلك عُرف الروبوت بالإنجليزية (Robot) بأنه:- (عبارة عن آلة صُممت من خلال نظام هندسي يجعلها تعمل كبديل للأيدي العاملة البشرية رغم مظهرها غير الشبيه بمظهر البشر إلا انها قادرة على أن تؤدي الوظيفة المطلوبة منها بالطريقة التي يؤديها البشر)⁽³⁾ . ومع زيادة تعقيد الروبوتات واستقلاليتها، أصبح لديها القدرة على القيام — ببعض — بالتصرفات البشرية، مما دفع بالتوجهات الأوربية الحديثة فيما يتعلق بعمل الروبوتات لتحديد ثلاث سمات رئيسية لتعريف الروبوت الآلي وهي وجود جسد مادي يعرف بالآلة وصفة الاستقلالية، أي القدرة على القيام بالعمل دون الحاجة الى تدخل مباشر أو غير مباشر من قبل الانسان، والطابع البشري من حيث المظهر، ومن هذه السمات تخرج من نطاقها الطائرات من دون طيار⁽⁴⁾ .

ما يمكن ان نلاحظه على التعريف اعلاه؛ هو عدم الموافقة في اسياغ الصفة الثالثة (المظهر البشري) إذا ان هناك من الروبوتات الحالية التي تتمتع بذكاء فائق وقدرة على اتخاذ القرار بمعزل عن تدخل الانسان وقدرة على تحديد الأهداف، لكنها مع ذلك لا تتخذ مظهر الانسان وإنما قد تكون بمظهر الحيوان رباعي الأطراف مثلاً. فالروبوت أو الانسان الآلي هو احد نتاجات الذكاء الاصطناعي، الذي يهتم بمحاكاة العمليات الحركية التي يقوم بها الانسان أو الحيوان بصورة عامة، والهدف منه احلال الآلة محل الانسان في العمليات الخطرة المتكررة أو العمليات المعقدة التي يعجز الانسان عن ادائها، فضلاً عن تنفيذ أوامر المسؤول عنه من خلال عملية تحليل الصوت⁽⁵⁾ . إن ما جعل تقنيات الذكاء الاصطناعي اكثر تعقيداً هو استخدام الشبكات العصبية المصممة على نحو يحاكي بنية وأداء الدماغ الإنساني، من خلال الربط الداخلي للمعالجات بشكل متوازي وبطريقة ديناميكية تتفاعل بين العالقات والأنماط الموجودة داخل البيانات التي تعالجها؛ أي ان هذه الشبكات العصبية لها القدرة على التمييز بين مختلف البيانات التي تتسلمها للاستفادة من اكبر قدر من المعرفة لغرض تنفيذ محاولات عدة على البيانات نفسها، بمعنى اخر انها نظم تتعلم من التجربة وتكتسب معارفها وخبراتها بطريق التدريب والتعلم (الممارسة العملية)⁽⁶⁾ . لعل ابرز ما تتميز به برامج الذكاء الاصطناعي عن غيرها من البرامج

الأخرى هو قدرتها أو امكانياتها الفائقة على التعلم واكتساب الخبرة واتخاذ القرار باستقلالية وبمعزل عن الإشراف البشري، مما يدفع إلى القول بضرورة إيجاد منظومة أخلاقية وقانونية تُساعد على توفير بيئة آمنة لاستخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ ومواكبة المستجدات التقنية في هذا الإطار، ومن ثم خلق بيئة معرفية آمنة قوامها العدالة والثقافة، على نحو يحد من سيطرة الآلة ويرسم حدودها في ظل تنظيم تشريعي متعلق (بالآلة) وعلى نحو يتعامل مع مخاطرها ويوجه استخداماتها بما يتفق مع أحكام القانون ويعزز الصالح العام⁽⁷⁾.

بحيث أصبحت معدات الذكاء الاصطناعي تغزو مختلف القطاعات العسكرية بتقديم خدمات التنبؤ والاستشعار عن بعد بالأخطار ومواجهتها، وفي مجال النقل إذ لم يكن بعيداً هو الآخر عن تكنولوجية الذكاء الاصطناعي؛ إذ قامت مصانع السيارات الشهيرة بوضع اللمسات الأخيرة من عملية إنتاج المركبات ذاتية القيادة المرفقة بتقنية الاستشعار وخاصة (الإدراك المكاني) وعلى مستوى القطاع المالي بدأت الأسواق المالية تستخدم في تحليل البيانات المالية وتوقع تقلبات أسعار الأوراق المالية (الأسهم والسندات) بواسطة البرامج الذكية، بل يتم في بعض الأحيان استخدام هذه البرامج في التفاوض وأبرام الصفقات بعيداً عن تدخل الإنسان، أو ما يعرف بالوكلاء الإلكترونيين الأذكياء، فتطور دورها من مجرد تقديم المساعدة في اتخاذ القرار إلى صانع للقرار وقادر على وضع ملايين العروض موضع المقارنة واختيار الأنسب منها وضمن مقياس زمني يتجاوز حدود الثانية الواحدة⁽⁸⁾. كما أنه وبفضل سلسلة من التقنيات الجديدة والواعدة ستكون التحولات في الإلكترونيات النانوية (روبوتات نانوية) هي الرائدة مستقبلاً، فيفعل تقنية النانو سيتم تجاوز حدود التصغير داخل المكونات الإلكترونية في أجهزة الكمبيوتر مُشكّلةً عنصراً مهماً في تطوير هذه التقنية قريباً والتي ستعرف بتقنيات الطباعة الحجرية الضوئية، فضلاً عما تحمله هذه التقنية (النانو) من وعود تتعلق بصحة الإنسان ذاته بطريق مراقبته من (داخل الخلايا) لغرض تصحيح الخلل الذي يعترها، -على سبيل المثال لو فكرنا في عمل الروبوتات النانوية داخل الشرايين لمنع انسدادها بطريق تدمير الكوليسترول كعمل السباكين في إزالة انسداد القنوات-⁽⁹⁾. وبالرجوع إلى القواعد الخاصة بالقانون المدني للروبوتات التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي نجد أنها لم تحدد تعريفاً للروبوت الذكي، وإنما تناولت فقط نوعين من الروبوتات وهما الروبوتات الطبية والروبوتات للاحتياجات الشخصية، على الرغم من دعوة ملحق القرار بأنه يجب وضع تعريف أوروبي مشترك يشمل على كافة الفئات المختلفة من (الروبوتات الذكية والمستقلة) فضلاً عن تعريفات لفئاتها الفرعية، مع مراعات أن يتضمن التعريف العناصر التالية: القدرة على اكتساب الاستقلال الذاتي بسبب وجود أجهزة الاستشعار أو تبادل البيانات وتحليلها ضمن البيئة المحيطة⁽¹⁰⁾.

الفرع الثاني

مدى تمتع الروبوت بالشخصية القانونية

إن موضع الشخصية القانونية للروبوتات، يعتبر واحداً من المواضيع التي تثير الاهتمام للمختصين، لا سيما في ظل تطور ميادين الذكاء الاصطناعي؛ إذ إن تحديد الشخصية القانونية من عدمه يساعد في تحديد النظام القانوني الذي يحكم هذه الكيانات (الروبوتات)، فضلاً عن الإشكاليات التي تثيرها الأخيرة سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية، إلا أن ما يهمني في هذا المجال هو الجانب القانوني وكيفية التعامل معها والاضرار التي تلحق بالغير منها، ما يدفع

بالتساؤل نحو مدى إمكانية تمتعها بالشخصية القانونية، وبناءً على ما تقدم سوف نتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل، وكما يلي:-

أولاً- الاتجاه المناصر لفكرة منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية:-

اسبغ هذا التوجه الشخصية القانونية على الروبوتات قياساً على الشركات وبعض المنقولات، إلا ان الشخصية المعنوية أو الاعتبارية للشركة تقوم على وجود مجموعة من الناس، فضلاً عن وجود اسم وموطن وجنسية لها، لا بل تم استعمال المصطلحات الأسرية فيها كمفردة (الشركة الأم) وهذا غير متوفر بالنسبة للروبوت⁽¹¹⁾. غير ان المسؤولية في نهاية المطاف تقع على الاشخاص الحقيقيين؛ بل انهم يتحملون ما يترتب على الشركة من التزامات بصفة شخصية؛ إذا لم تفي أموال الشركة فيتم سدادها من الأموال الخاصة للمساهمين(الاشخاص الطبيعيين) حسب النسب المتفق عليها في النظام الاساس للشركة؛ أي ان اهلية الشخصية الاعتيادية ماهي إلا فجوة يمكن الوصول من خلالها الى اهلية الاشخاص الطبيعيين الذين تقف عندهم المسؤولية⁽¹²⁾. كما ويفسر بعض فقهاء القانون عدم وجود تلازم بين الشخصية القانونية والاتصاف بصفة الانسان، بقدر ارتباطها بفكرة تحمل الحقوق والالتزامات؛ وخير مثال هو ان الإنسان في مرحلة العبودية كانت تتوافر فيه صفة (الأنسنة) لكن على الرغم من ذلك لم تكن له شخصية قانونية، لعدم قدرته على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات؛ وبالتالي لا بد من التفرقة بين الشخصية الإنسانية التي تثبت للإنسان لكونه إنساناً وبين الشخصية القانونية التي تثبت للإنسان متى كان اهلاً للتمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات؛ بمعنى اخر ان صفة الشخصية تكون مستقلة عن شخص الإنسان، وتنفك عنه مادام غير اهلاً للالتزامات⁽¹³⁾. وقد استند الرأي اعلاه الى عدة حجج، وهي كالتالي:-

1- احتج أصحاب هذا الرأي بعنصر الاستقلال وانه كلما كان الروبوت أكثر استقلالية وقدرة على اتخاذ القرارات ووضعها حيز التنفيذ بعيداً عن تدخل الانسان، كلما ابتعد عن وصف الآلة أو (الاداة)، التي يسيطر عليها طرف آخر كالشركة المصنعة أو المالك أو المصمم أو المستخدم الى غير ذلك، أي بعبارة اخرى كلما اصبح الروبوت أكثر تعالماً من تلقاء نفسه اصبح أكثر تلقائياً⁽¹⁴⁾. لذلك تصور البعض ان الفرق بين الشخص والشيء يكمن في الأستقلالية وانه ذاتي الحركة (الشخص)، على خلاف الشيء يكون تابع وغير ذاتي الحركة، وهذا التصور غير موفق؛ إذ أن الحيوان ينظر اليه على انه شيء على الرغم من امتلاكه امكانية الحركة الذاتية، بينما الشركة تصنف كشخص اعتباري وهي تنعدم لديها القدرة على الحركة، وبالتالي فالعبرة اذاً في التوصيف في الحقيقة الواقعية وليس بتصنيفات القانون⁽¹⁵⁾. ونحن نرى ان الغاية من الاعتراف له (الروبوت) بالشخصية القانونية هو لغرض احتواء الأضرار التي قد تصدر منه وتقرير مسؤوليته وابعاد المسؤولية بذلك عن المصنع أو المستخدم، باشرط ان يكون مستقلاً حتى يتم الاعتراف له بالشخصية القانونية.

2- قال جانب من أصحاب هذا التوجه في تبرير منح الشخصية القانونية للروبوت استناداً لأعتراف ميثاق اخلاقيات الروبوت الكوري بالاعتراف ببعض الحقوق للروبوت، والتي تناولها الفصل الثاني من الجزء الثالث من الميثاق الذي صدر تحت عنوان حقوق الروبوت، التي جاء نصها كالتالي:- (بموجب القانون الكوري تتمتع الروبوتات بالحقوق الاساسية الأتية 1. الحق في الوجود دون الخوف من الاصابة أو الموت. 2. الحق في ان يعيش حياة خالية من الاساءة المنهجية). وهذا الحق الاخير يتشابه مع القانون الثالث الذي وضعه (اسحاق سيموف) الذي

يقرر فيه انه يجب على الروبوت ان يحمي وجوده مادام ذلك لا يتعارض مع القانون الاول والثاني⁽¹⁶⁾.

3- إن منح الشخصية القانونية للروبوت يساعد على تمتع الأخير بالحقوق والالتزامات، ما دفع أصحاب هذا الاتجاه الى التساؤل عن طبيعة هذه الحقوق؟ والقول بأنها حقوق قانونية دون الحقوق الطبيعية⁽¹⁷⁾.

4- ما يؤيد منح الروبوتات الشخصية القانونية هو وجود بعض المظاهر مثل لجوء البرلمان الأوروبي لإقرار امكانية وجود شخصية قانونية للإنسالة بموجب قراره المتعلق بقواعد القانون المدني للإنسالة لسنة 2017، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي الذي اطر قراره في ذات العام، فقد حدد هذه الشخصية، ومع طرح القرار الاوروبي اعطى تصوراً عاماً بخصوص الشخصية القانونية (للإنسالة)، مؤكداً ان منح الشخصية القانونية لها يجب ان يتم في اطار ما يتناسب مع طبيعة واحتياجات الإنسالة⁽¹⁸⁾.

ثانياً- الاتجاه الرافض لفكرة تمتع الروبوت بالشخصية القانونية:-

على الرغم من الحجج التي ساقها أصحاب الاتجاه الأول المنادي بضرورة منح الروبوتات الذكية الشخصية القانونية، إلا انه برز الى حيز الوجود اتجاه آخر رافض لهذه الفكرة، وقد دافعوا عن توجههم هذا بمجموعة من الحجج والأسانيد، التي سوف نوردتها كالتالي:-

1- عبر هذا التوجه عن رأيه بالقول إن من الخطأ منح صفة الشخص لكيان غير حي، أي المساواة بين الانسان والآلة، لأن القول بذلك يهدد بالمخاطر السيادة البشرية في المستقبل أو كما عبر عنه الفقه (الخشية على الوجود البشري من الروبوتات)⁽¹⁹⁾.

2- من الصعب القول بمنح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية؛ كونها لا تتمتع بالإرادة الحرة التي يمكن ان تؤدي الى ارتكاب افعال محظورة بهدف تحقيق غايات محددة، وبالتالي لا يمكن ان تنسب له درجة من الخطأ كالإهمال أو التهور،- على سبيل المثال - وقوع حادث بسبب عجلة مستقلة أو سوء تصرف من قبل الروبوت؛ لأن هذا الأخير يستجيب لقواعد معينة في كود الذكاء الاصطناعي، وتنفيذ هذه القواعد هو ليس نتيجة فعل إرادي⁽²⁰⁾.

3- عارض أصحاب هذا الرأي الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات، بحجج مثل كفاية الانظمة القانونية الحالية وعدم اليقين فيما يرتبط بالتطور الآلي (الذكاء الاصطناعي)، أي عدم الحاجة الى البحث عن انظمة قانونية جديدة⁽²¹⁾.

4- إنه لا يزال من المبكر الحديث عن منح الشخصية القانونية أو تطبيق قواعد الوكالة، على اعتبار انها - الروبوتات - لم تصل الى درجة من التطور تكفي لضمان تحديد مصدر اعمالها، وبالتالي تحميلها المسؤولية ومقاضاتها بمعزل عن مستخدميها، فضلاً عن افتقارها لخاصية (الادراك والإرادة الحرة) وعدم امتلاكها الملاءة المالية الخاصة بها، ما يعني من الناحية العملية تحمل المستخدم البشري تبعات اعمالها⁽²²⁾.

5- كما برر هذا التوجه رفضاً ايضاً بالقول ان انظمة الذكاء الاصطناعي هي مجرد معالجات رقمية لا تحتوي على أية غطاء حي، وهي ليست كيانات واعية أو قادرة على الشعور بالألم العاطفي أو البدني كالحوانات، وهذا يقود الى القول بعدم امتلاكها الحقوق الموازية لحقوق الانسان أو الحيوان، لأن البشر كائنات فريدة ومتميزة تختلف كلياً عما سواها، وليسوا كالروبوتات كيانات أسيرة وخاضعة للنظام الذي تمت برمجتها بموجبه؛ إذ انه يمكنهم ان يختاروا بين التقيد أو انتهاك قواعد الاخلاق، وهو أمر يصعب تصوره بالنسبة للروبوتات⁽²³⁾.

6- يرى هذا التوجه ايضاً ان الروبوت ليس إلا شيئاً من الناحية القانونية الأمر الذي يستلزم بذل العناية الخاصة من جانب مالكة لمنع وقوع الضرر منه؛ على الرغم من الأستقلالية التي يتمتع بها الروبوت من الناحية التقنية وقدرته على تجنب الخطر، وإن تترتب المسؤولية على حارسه بالنسبة للأضرار التي تنتج عن تشغيله على نحو مفترض من غير الحاجة لإثبات الخطأ⁽²⁴⁾.

ثالثاً- الاتجاه المناصر لفكرة ايجاد فئة قانونية ثالثة تنضوي تحتها الروبوت:-

اقترح جانب من الباحثين تجاوز التقسيم الثنائي الموجز بطريق ايجاد وخلق فئة ثالثة، تكون وسطاً بين الشخصية القانونية للشيء والشخصية القانونية للشخص (الطبيعي)، أي تكون وسطاً بين القانون وموضوع القانون⁽²⁵⁾. ونحن نؤيد الرأي القائل بضرورة ايجاد فئة ثالثة، خاصة في ظل تنامي وانتشار الآلة ما قد يرافق ذلك من زيادة لمخاطرها وبالتالي التساؤل عن من يتحمل المسؤولية في ظل الاستقلال الكامل للآلة عن الانسان، خاصة وان الشركات المصنعة قد تلجأ في المستقبل الى تطوير هذه الآلات (الكيانات) وجعلها تقترب أكثر فأكثر من الانسان؛ لأجل التخلص من المسؤولية، وإلا بقيت المرجع في تحمل المسؤولية دائماً عما يصدر من الروبوت.

المطلب الثاني

مدى إمكانية تمتع الروبوت الذكي بالجنسية

تعيش الدول المتقدمة - حالياً - عصر الثورة العلمية والتكنولوجية في مختلف مجالات الحياة، وإن هذه الثورة تمثل بكل افاقها الرحبة ابواباً مُشرعة أمام حركة التطور والتقدم والأزدهار التقني، ولا سبيل أمام أي دولة في استشرافها للمستقبل إلا ان تندفع بكل ما تملك من طاقات للتقدم وامكانية الاعتراف من مناهل التكنولوجيا الذكية، بما يجعل التعليم والإنتاج قائمين على تطبيق وتنفيذ أحدث المنجزات البشرية في هذا المضمار⁽²⁶⁾. عليه سنقف في هذا المطلب عند بيان ما يرتبط بالتنظيم القانوني للروبوتات الذكية؛ ومدى سلطة الدولة في منحها الجنسية الوطنية، كونها تمثل الوجه الأبرز لهذا التطور التقني، من خلال اعتماد التقسيم الآتي:-

الفرع الأول

معالم التنظيم القانوني للروبوت الذكي

إن مسابرة التقدم العلمي والتقني الحاصل في العالم في مختلف مجالات التكنولوجيا والتحولات التقنية والصناعية كلها عوامل أدت الى ضرورة إعادة النظر في بعض المفاهيم القانونية والتفكير القانوني، لاسيما مع الاقبال العالمي على استخدام التكنولوجيا؛ نتيجة للمميزات التي توفرها والتي ليس لها مثيل في كافة - المسائل القانونية -، لا بل ان ظهور فروع قانونية جديدة كان نتاجاً لتقدم تقني معين، فكل تقدم علمي يلزمه تأثير في البيئة القانونية، فضلاً عن ان القانون دائماً ما يبرز كرد فعل قوي في مواجهة كل تقدم علمي فيتناوله بالتنظيم⁽²⁷⁾. ونحن نرى ان مسألة تصدي القانون بالتنظيم لأي مسألة قد تستحدث أمراً طبيعياً؛ كون القانون نتاجاً للمجتمع وهو وليد البيئة الاجتماعية والساعي لتنظيم وضبط حركة المجتمع على وفق المسارات المرسومة والمعتمدة فيه - القانون - . إن أول من سن القوانين خاصة بالروبوت هو كاتب الخيال العلمي الروسي (اسحاق اسيموف) في دائرته الجديدة في عام 1942، والمعروفة بالقوانين الثلاثة للروبوتات، التي اصبحت اليوم مرجعاً في البحث القانوني المرتبط بالأشراف على الروبوتات، فوفقاً لهذه القوانين، لا يمكن للإنسان الآلي ان يؤذي الانسان، ولا يسمح له من خلال بقائه سلبياً بالتعرض للخطر، كما يجب ان يطيع الروبوت الأوامر الصادر اليه من الانسان، مالم تتعارض هذه الأوامر مع القانون الأول، ويجب ان يحمي الروبوت وجوده طالما ان تلك الحماية لا



تتعارض مع القانون الأول و الثاني⁽²⁸⁾ من خلال هذه القوانين استلهمت كوريا الجنوبية صياغة ميثاق اخلاقيات الروبوت بناءً على هذه القواعد الثلاثة في عام 2007، والذي يتعامل مع معايير التصنيع، ثم يتم ابراز حقوق وواجبات المستخدمين والمالكين وفي النهاية حقوق وواجبات الروبوت، فضلاً عن تحديد المبادئ التوجيهية الاخلاقية بشأن دور ووظائف الروبوت، حيث ان الروبوتات لها القدرة على تطوير ذكاء شديد على الرغم من عدم نشره للعامه إلا انه جزء من خطط كوريا الجنوبية للتخفيف من النمو السكاني المرتبط بشيخوخة السكان، ودور الروبوت هو ان يرافق الانسان في مهامه اليومية، اضافةً الى اهمية الروبوت في اقتصاد كوريا الجنوبية ذاتها والتي تعتبر من رواد العالم في هذا المجال (صناعة الروبوتات)⁽²⁹⁾.

وتعتبر اليابان اليوم واحدة من الدول الرائدة على مستوى العالم في مسألة الروبوتات المساعدة، وهي من الدول التي تعاني من معدل المواليد المنخفض للغاية وشيخوخة السكان، بما دفع الحكومة اليابانية الى الاهتمام بالروبوتات المساعدة والتخطيط لتصدير الروبوتات المحلية الى جميع أنحاء العالم لتحسين نوعية حياة الاشخاص الذين يعانون من عدم القدرة على التنقل أو فقدان الاستقلالية⁽³⁰⁾. وعند تتبع التطور الذي طرأ على عالم الروبوتات نجد انه قد تم اخضاع الروبوتات للقيود في سجل خاص كما هو الحال في احدى الولايات الامريكية، خصوصاً بعدما حدث من اطلاق الشركات أو مراكز الأبحاث الخاصة بالروبوتات والاعلان عن امكانياته، دون ان يسجل، مُشكلاً بذلك خطراً كبيراً، لأن الآثار القانونية تترتب بمجرد ادخال الروبوت للعمل، مما حتم ضرورة وجود وسيلة لقيود ما يدخل حيز العمل من الروبوتات- والتي تميز برقم تعريفى تسلسلي يوضح اسمها ولقبها وتاريخ دخولها العمل، فضلاً عن الجهة التي ستتولى القيد وأجرائه وبياناته، فهي أمور لا بد ان توضع في اللوائح التنفيذية للقوانين التي تنظم احوال الروبوتات⁽³¹⁾. في الأونة الاخيرة كان خطر الروبوت موضوع تحرير وانشاء معايير بناء واستخدام الروبوتات المساعدة المنظمة؛ لذا صاغت منظمة المعايير الدولية (Iso) المواصفات في عام 2014 بشأن الروبوتات المساعدة على اساس معايير السلامة الحالية في اليابان؛ إذ يتعلق الأمر بالمعيار (Iso 13482: 2014)-الروبوتات والمكونات الروبوتية- متطلبات السلامة لروبوتات العناية الشخصية التي تهدف الى تقليل المخاطر أو الاخطار الكامنة في استخدام الروبوت المساعد⁽³²⁾. وقد عمدت اللجان الدولية الاهتمام بمساءلة الروبوتات⁽³³⁾، على الرغم من اجتماع نحو(70) حكومة من الأمم المتحدة في جنيف في 27 اغسطس وللمرة السادسة لمناقشة تحديات الأسلحة المستقلة واسباغ الطابع الرسمي على المحادثات ضمن اطار معاهدة رئيسة لنزع السلاح في 2017، إلا انها لم توجه نحو هدف محدد لسبب ان الحكومات التي تنتج الروبوتات القتالة تشير الى استخدامها في النزاع المسلح أو في غيره، -وربما كان الامر كذلك-، لكن لا بد من الإشارة الى ان الطائرات بلا طيار (الدرونز) استخدمت اولاً لأغراض المراقبة فقط ثم اظهرت التجارب بعد ذلك ان استخدامها لأغراض الهجوم يسبب اثار سلبية نتيجة للتفوق على الخصم وهو خلاف القصد الأصلي ويضعف دور سيادة القانون الدولي ويقوض نظام الأمن الدولي، ما يستلزم من جميع الأطراف (منظمات دولية ومنظمات المجتمع المدني الدولية والدول) إعادة النظر في اثارها الكامنة⁽³⁴⁾. وضمن الإطار التشريعي لجأت المانيا الاتحادية لمعرفة من الذي يتحمل المسؤولية عن الأضرار التي تسببها السيارات بدون سائق (ذاتية القيادة) مثلاً؛ إذ ان أول حادثة للسيارة ذاتية القيادة وقع في 18 مارس 2018، عندما صدمت هذه المركبة احدى السيدات التي كانت تدعى (Herzber Elaine) والتي كانت تحاول عبور طريق



مكون من أربع مسارات سيراً على قدميها بجانب دراجتها ليلاً مما أدى الى وفاتها⁽³⁵⁾. والى جانب المنظمات الدولية كمنظمة الطيران المدني الدولي- مثلاً- تناقش الجهات المعنية في الأتحاد الأوروبي المبادئ والأطر التنظيمية للطائرات بلا طيار، بما تُمثّل بنشر اعلان(ريغا) في سنة 2015، المتعلق بالطائرات الموجهة عن بعد متضمناً خمس مبادئ رئيسة لتوجيه الاطار التنظيمي في أوروبا وهي: ضرورة التعامل مع الطائرات بدون طيار، بكونها نوع جديد من الطائرات وخصها بقواعد مناسبة بناءً على مخاطر عملية، فضلاً عن تطوير المعايير لغرض الدمج الكامل للطائرات بلا طيار في المجال الجوي الأوروبي، وجعل مشغل الطائرة بدون طيار الشخص المسؤول عن الاستعمال⁽³⁶⁾. يسود الآن حراكٌ عالميٌ ونقاشات في برلمانات الدول المتقدمة حول تشريعات انظمة (الذكاء الاصطناعي) والتي تتضمن أمن البيانات وحماية المعلومات الشخصية للأفراد وضمان حقوقهم وسلامتهم، وفي الوقت الذي يجب ان لاتحد فيه من تطوير الذكاء الاصطناعي، فعلى سبيل المثال أمر مجلس اللوردات البريطاني في 29 يونيو عام 2017، بتعيين لجنة مختارة حول (الذكاء الاصطناعي)؛ للنظر في الاثار الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية للتطورات في الذكاء الاصطناعي واصدر تقريره في ابريل من عام 2018⁽³⁷⁾. وبموجب التشريع الأوروبي تم تطوير قواعد الحماية القانونية لهذه البيانات بموجب التوجيه الأوروبي الحديث عام 2016، والمتعلق بحماية البيانات الشخصية للأشخاص الطبيعيين وتداولها والمقرر دخولها حيز التنفيذ في عام 2018⁽³⁸⁾. وقد اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في 13/11/2012، نصاً تاريخياً يتولى تحديد القيم والمبادئ المشتركة اللازمة لضمان تطوير الذكاء الاصطناعي بصورة سليمة، فضلاً عن أن احد توصيات النص الرئيسية تتمثل في حماية البيانات بما يتجاوز ما تفعله شركات التكنولوجيا والحكومات وضمان الحماية للأفراد من خلال ضمان الثقافة والتحكم والاهلية في بياناتهم الشخصية، اضافةً الى الحظر صراحة باستخدام انظمة الذكاء الاصطناعي للتقويم الاجتماعي والمراقبة الجماعية⁽³⁹⁾. في المقابل حددت لائحة الأتحاد الأوروبي رقم 2016/679 البرلمان الأوروبي والمجلس (GDPR)، اطاراً قانوناً لحماية البيانات الشخصية؛ نظراً لأن الاتصالات بين التطبيقات والاجهزة مع بعضها البعض ومع قواعد البيانات وبعيداً عن التدخل البشري قد يؤدي الى استمرار مخاوف انتهاك الخصوصية، التي ينبغي المحافظة عليها لاسيما في مجال رعاية الناس ورفقتهم وفي نطاق الأجهزة الطبية، (اصلاح أو تحسين جسم الانسان)⁽⁴⁰⁾. والتوقعات الحالية تشير الى ان العنصر البشري سوف يبقى على الأقل جزءاً مما يسمى دائرة القرار الاوسع، فهو الذي يقوم بعملية رصد والغاء قرارات الروبوت، إلا ان القدرة على الالغاء قد تكون محدوة في الواقع لسبب ان عمليات اتخاذ القرار للروبوت غالباً ما تقاس (بالنانو ثانية) وقد يتعذر من الناحية العلمية على المشرف الوصول الى الاساس المعلوماتي لتلك القرارات عملياً؛ وبالتالي يكون العنصر البشري في هذه الظروف –وبحكم الواقع – خارجاً عن دائرة القرار مما يجعل من الروبوت – لاسيما القاتلة منها – مصدراً لخطرٍ فعلي⁽⁴¹⁾. وتتصدر اسيا المناطق التي تستخدم التشغيل الآلي إذ يقدر استخدامها للروبوتات الصناعية بنحو 65% في عام 2017، من المجموع الكلي للاستخدام العالمي، وفي اطار استخدامها لنحو مليون روبوت، فضلاً عن ان المنطقة الأعلى انتاجاً للروبوتات تتركز في اليابان وكوريا الجنوبية التي تحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الصين باعتبارهما أكبر بلدين منتجين؛ حيث بلغت حصتهما السوقية (52% و 12%) على وفق الترتيب⁽⁴²⁾. وضمن هذا الاطار اصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مدونة



اخلاقيات استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وتعد هذه المدونة أول ميثاق شرف أو دستور اخلاقي أو مدونة اخلاقيات في نطاق استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، تهدف الى ضمان الاستخدام والتطبيق العادل والنزيهة وتحقيق الأمن لمبتكرات الذكاء الاصطناعي للحيلولة دون تحولها الى الآت مُهلكة للبشر أو الانحراف به الى مجالات لا يمكن السيطرة عليها خصوصاً في التطبيقات العسكرية والفضاء الخارجي⁽⁴³⁾. اما بالنسبة للتشريعات العربية نجد ان دولة الامارات العربية المتحدة تأتي في طليعة الدول العربية في الاهتمام بتقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث قامت بتأسيس رابطة لمستخدمي الذكاء الاصطناعي؛ مع اهمية توافر شهادة متخصصة ومؤهل مناسب - تؤدي جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي المعلن عنها مصاحباً لهذه الورشة هذا الأمر-؛ وإجازات وشروط ترسم ضوابطها الحكومة، ويمكن ان تكون هناك رخصة تثبت (الكفاءة وتحمل المسؤولية) لمشغلي الذكاء الاصطناعي ومهندسيه؛ مع اهمية وجود التأمين الإلزامي (الإجباري) على الذكاء الاصطناعي لغرض حماية المتضررين؛ مع ضرورة وجود تشريع قانوني لتحديد النظام وتنفيذه عند وقوع الضرر مع تعيين الجهة المسؤولة عن تحديد المسؤولية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي⁽⁴⁴⁾. وقد بدأ المشرع الفرنسي بتكثيف خطواته مع الواقع الرقمي والقانوني من خلال موجة التعديلات التشريعية التي شهدتها منظومة القوانين الفرنسية لا سيما مع بداية الألفية الجديدة، أي في السنوات العشر الماضية، والتي تؤكد مدى حرص واهتمام المشرع بمدى ملاءمة تشريعاته مع الواقع وتطورات الثورة الرقمية؛ بحيث يمكن القول ان الجانب الرقمي هو البارز اليوم في تشريعات القانون الفرنسي، سواء بالنسبة لمنظومة القانون العام أو الخاص كما تم وضع العديد من الاستراتيجيات الوطنية (الداخلية) للتعامل الرقمي، ووضع قانون خاص بالجمهورية الفرنسية الرقمية وغيرها من القوانين⁽⁴⁵⁾. اما واقع التشريع العراقي فما زال الى الآن - بعيداً نسبياً - عن مواكبة مثل هكذا تطورات ومؤشرات علمية وعملية؛ بما يستلزم البدء بنشر ثقافة واسعة حول مثل هكذا مفرزات تقع تحت اهتمام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني

سلطة الدولة في منح الجنسية للروبوت الذكي

قام المشرع الأوربي بتغيير نظرتة نحو (كيان الروبوت) فافترضاً نظرية النائب الانساني التي حظرت افتراض الخطأ، ومنحته منزلة مستقبلية أرقى من الآلة الجامدة، على الرغم من عدم النص صراحة على الاعتراف بالشخصية الافتراضية للروبوت، والتي تهدف الى الارتقاء بالمكانة القانونية للروبوت على طريق الأرتقاء بالشخصية الإنسانية، وتقويمها في اطار اعتبارات السيادة الانسانية⁽⁴⁶⁾. لقد استند الأتحاد الأوربي الى فكرة (النائب الانساني) لكي يكون هناك من يتحمل المسؤولية عن افعال الروبوت الآلي من البشر، فأعتبر قانون الروبوتات الأوربي ونتيجة لعدم امكانية اقامة المسؤولية عن الاضرار التي يسببها الروبوت لشخص ثالث غير المستخدم والروبوت نفسه، فتقوم بذلك المسؤولية التصهيرية عن افعال الروبوت على النائب الانساني، وهو الشخص الذي عبر عنه الفقه الفرنسي باصطلاح (قرين الروبوت) (Robot Companion) وبالتالي اسناد المسؤولية للنائب عن تعويض الضرر نتيجة لتشغيل الروبوت على اساس الخطأ واجب الاتبات على عاتق النائب، والذي من الممكن ان يكون مشغلاً أو صانعاً أو مالكاً واحياناً مستعملاً للروبوت⁽⁴⁷⁾. والواضح ان المشرع الأوربي لم يعترف من جهته بالشخصية الافتراضية الالكترونية (المطلقة) للروبوت كتلك التي يتمتع بها الانسان، بدليل ان



الروبوت ما يزال تحت ملكية الشخص الطبيعي، ومن جانب آخر فإن المشرع لم يعترف بشخصية معنوية محددة للروبوت كذلك التي تتمتع بها الشركات والتي تتولد منها حقوق وواجبات؛ بل دليل انه لم يتولى كيفية منحها وتنظيمها ولم يشير الى ما قد يترتب عليها من آثار كوجود ذمة مالية مستقلة للروبوت مثلاً، بل أكد على مسؤولية الشخص كقائم انساني عن الروبوت، وكل ما جاء به المشرع الاوربي هو مجرد توصية بعيدة المدى⁽⁴⁸⁾. لذلك يمكن القول بأن الروبوت عديم الشخصية في الوقت الحالي إلا انه من الممكن ان تتحول هذه التوصية في المستقبل الى تشريع ملزم؛ أي الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت خصوصاً مع اتساع مساحات الذكاء الاصطناعي، والتي أصبحت تحاكي ذكاء الانسان لا بل قد تتفوق عليه — أحياناً — . وقد بذل بذلك الاتحاد الأوروبي جهده لضمان خضوع الروبوت للإنسان من بعد منحه الشخصية الالكترونية المستقبلية من خلال إصدار تقنين (التعامل الاخلاقي لمهندسي الروبوتات)، معتمداً على الأهلية الكاملة المؤجلة للروبوت مع افتراض وجود نيابة بينهما، وفي إطار افتراض قيام اربع مبادئ اساس في علم هندسة الروبوت⁽⁴⁹⁾ لقد عرف النائب الانساني بموجب القانون المدني الأوربي بأنه: ((النائب عن الروبوت والذي يتحمل المسؤولية عن تعويض المضرور جراء اخطاء التشغيل بقوة القانون))، وهذا يعني ان المشرع الأوربي قد أوجد حالة قانونية مبتكرة في نظام النائب الانساني، وهي حالة افتراض وجود نيابة (بحكم القانون) بين الروبوت والانسان المسؤول، لغرض نقل عبء المسؤولية من الروبوت عديم الشخصية والاهلية الى الانسان بقوة القانون⁽⁵⁰⁾. ويبدو ان القانون المدني الأوربي الصادر في 16/فبراير/ شباط 2017، الخاص بالروبوتات قد أحال الى الاتجاه الفقهي الأخير حيث وجه لجنة قواعد القانون المدني بشأن الروبوتات عند قيامها بمراجعة هذا التشريع مستقبلاً ضرورة دراسة موضوع منح الشخصية الالكترونية للروبوتات في الحالات التي تكون فيها الأخيرة لديها سلطة مستقلة في اتخاذ القرارات أو التفاعل مع الأطراف الأخرى بشكل مستقل، وهذا يعني ان الروبوت سوف يتمتع بالشخصية الالكترونية في المستقبل عند ظهور الاجيال الجديدة منه، والتي لديها قدرة التعليم والتأقلم والتفكير واتخاذ القرارات على نحو مستقل دون تدخل الانسان⁽⁵¹⁾. وعلى الرغم من ان الجنسية رابطة سياسية وقانونية وروحية بين الفرد والدولة، إلا انه قد يصعب تفسير الانتماء الروحي أو مبدأ الولاء ومدى امكانية تمتع غير الفرد الطبيعي (الإنسان) به، ما يؤكد مره اخرى سيادة المذهب الليبرالي، وان علاقة الفرد بالدولة اضحت علاقة مبنية على توافر المصالح وقد يقال الأمر ذاته بالنسبة لمنح الدولة حقوقاً للروبوت (ومنها حق الجنسية)؛ إذ تكون الدوافع الاقتصادية هي المؤثر الأساس في هذا المنح للحقوق. فالتطور الأساس يدور حول تمتع غير الانسان بالجنسية (كالشخص المعنوي والأشياء)، وكيفية تفسير وصف الرابطة بين الشخص المعنوي والدولة مانحة الجنسية، مع ان الجنسية اسست بالأصل لتنظيم رابطة الفرد (الإنسان) بالدولة؟ إن الإجابة على هذا الطرح هو ان الفقه المعاصر لم يقف متفكراً طويلاً عند هذه الفكرة، وانتهى — عموماً — الى اضعاف وصف الجنسية على علاقة الدولة بالشخص المعنوي أسوةً (بالشخص الطبيعي) الفرد، لا بل امتد هذا الوصف الى اسباغ الجنسية على انواع من المنقولات — كالطائرات والسفن مثلاً — نتيجة لما تمتع به من أهمية اقتصادية، وبغض النظر عن اساس هذا المنح والآثار المترتبة عليه، فالمهم عند نظر مسألة ما، التأكد من تمتع (الشخص المعنوي) بجنسية دولة معينة دون الخوض في مقدمات أو مدى صحة هذا المنح، وهو ما أيدته الأبحاث الدولية المعاصرة⁽⁵²⁾. ونحن نرى أن هذه الطفرة التشريعية قد تكررت أمام قضية الروبوتات؛ إذ



بدأت التشريعات تدرس فكرة مدى منحها الحقوق ومنها (حق الجنسية) وامكانية تحملها المسؤولية باعتبارها كيانات مستقلة دون ان تفقد أو تفصل في مسألة اساس ألا وهي مدى تمتعها بالشخصية القانونية والسعي لإيجاد حيل قانونية كمصطلح النائب الانساني أو الشخصية الالكترونية، هذا المصطلح الذي من المحتمل تطوره في المستقبل وقد يكون بوابة لخروج الروبوت من سيطرة الانسان . إن الكلام عن جنسية الروبوتات يذكرنا بمنح الجنسية الى الروبوت (صوفيا) من قبل المملكة العربية السعودية . حيث قامت المملكة العربية السعودية بمنح جنسيتها للروبوت (صوفيا)، على الرغم من انها واحدة من الدول (22) دولة التي لم توقع على الاتفاقية الدولية (ميثاق الحقوق المدنية والسياسية) الذي يمنح لكل مواطن الحق في المشاركة في ادارة الشؤون العامة في البلاد (التصويت والترشيح) والوصول اليها على قدم المساواة، للخدمة العامة في البلاد، أي ان المملكة العربية السعودية تجاهلت بشكل واضح الحقوق التي يمنحها بشكل غير مباشر اعلان الأمم المتحدة لحقوق الانسان الذي يشارك فيه جميع اعضاء الامم المتحدة، بمعنى اخر انها- السعودية – تجاوزت فكرة الأمم المتحدة بشأن الحقوق وممارستها⁽⁵³⁾ . واستناداً الى الجنسية السعودية الممنوحة للروبوت صوفيا، اصبحت بها الأخيرة معترف بها رسمياً وهي جزء من الأسرة الاجتماعية؛ لكونها – المواطنة السعودية الجديدة صوفيا – لديها بالفعل مزيداً من الحقوق (المرأة) التي تعيش في البلاد، وهي تطالب الآن بحقوق المرأة في البلدان النامية وناشطة بارزه في المجتمع المدني وحقوق المرأة⁽⁵⁴⁾ . وقد سبب هذا المنح تناقضات في المجتمع – المملكة العربية السعودية -؛ كونه أدى الى ان تصبح نساء المملكة مواطنات من الدرجة الثانية؛ لأنهن من اللاتي لا يمكنهن حتى نقل الجنسية الى ابنائهم دون إذن من اسرتهن الذكور فقط ، فضلاً عن عدم جواز منح الجنسية السعودية لغير المسلمين، بمعنى اخر ان القانون السعودي رسمياً لا يمنح الجنسية لغير المسلمين ومع ذلك استطاعت الروبوت صوفيا الحصول على الجنسية⁽⁵⁵⁾ ما يثير التساؤل هل ان صوفيا أصبحت مسلمة، أي هل نطقت الشهادة حتى أصبحت مسلمة ام انها صارت مسلمة تلقائياً ؟ وكيف يكون ذلك في ظل معايير وشروط محددة بدقة وفقاً للشريعة الاسلامية، ومن جانب اخر ان منح الجنسية للروبوت (صوفيا) افصح عن عدم المساواة بتفضيل الآلة على الإنسان في الوقت الذي لا يسمح فيه للإنسان غير المسلم من الحصول على الجنسية (السعودية) وحرمان أبناء السعوديات المسلمات من الجنسية أو قدرتهن على نقلها لأبنائهن . في الحقيقة إن الجنسية الدينية تمنح للفرد بعد ثبوت إسلامه، ويكون ثبوت إسلامه بتوافر شروط ثلاثة البلوغ أولها والاعتقاد واطهاره ثانيها ويراد به منح الجنسية الدينية لمن كان إسلامه عن اعتقاد واطهاره على أي نحو ممكن، وبدون اظهاره لا يمنح الجنسية الاسلامية⁽⁵⁶⁾ . الواضح من الشروط اعلاه انها شروط لا يمكن توافرها بالنسبة للآلة (الروبوتات)، ولا يمكن انطباقها من قريب ولا من بعيد عليها، وان لجوء المملكة العربية السعودية الى منح الجنسية للروبوت (صوفيا) جاء بناءً على توجه سلطاتها في منح الجنسية دون أي اعتبار للاتفاقيات الدولية القائمة أو المبادئ المثالية، فضلاً عن تجاوزها النص التشريعي (الداخلي) . وفيما لو افترضنا مستقبلاً اجازت التشريعات الدولية لمنح الروبوت الشخصية القانونية وبالتالي الحق في الجنسية، فإنه يتحتم على المملكة العربية السعودية عند ذلك تعديل النص الذي يشترط إسلام طالب جنسيتها أو تقضي بفصل الجنسية عن موضوع إسلام الفرد من عدمه. لذلك يمكننا القول بأنه عندما تلجئ الدولة الى منح الجنسية للروبوت الذكي كما حصل مع (صوفيا) فإنما تكون قد استخدمت سلطاتها في منح الجنسية، إلا ان هذا لا يمنع من تدخل إرادة

الروبوت في الأختيار والتقدم لطلب الجنسية متى ما أعترف له بالشخصية القانونية وبالتالي الأستقلال التام في خيارته فتكون له بذلك جنسية مكتسبة، ومن الممكن ان يتمتع بجنسية أصلية ممنوحة له استناداً الى معيار (البرمجة) مثلاً، واستناداً الى الخصوصية التي تتمتع بها هذه الكيانات والتي تجاوزت حتى الشخصية المعنوية، فضلاً عن تفعيل نظام الكفالة لأنه من المعروف ان هذه الكيانات قد يحصل فيما بينها اتصال قد يترتب عليه تسريب المعلومات والبيانات المهمة سواء تعلق بمصالح الشخص (العادي) أو الدولة، اضافةً الى قدرة هذه الكيانات على زعزت أمن الدولة الداخلي والخارجي (عمليات التجسس)، لذا نقترح ان يحجم دورها في نطاق الدولة وأجهزتها بعيداً عن الأسراف في ان تصبح متاحةً للجميع خصوصاً بالنسبة للروبوتات فائقة الذكاء أو ذات (الذكاء القوي).

الخاتمة:

أولاً- الاستنتاجات:-

1- نستنتج انه على الرغم من اختلاف التعريفات التي قيلت بشأن الروبوت الذكي والصادرة عن جهات رسمية، إلا أن القواعد الخاصة بالقانون المدني للروبوت التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي نجد أنها لم تعين تعريفاً للروبوت الذكي، وتناولت فقط نوعين من الروبوتات: هما الروبوتات الطبية وروبوتات الاحتياجات الشخصية، على الرغم من دعوة ملحق القرار بضرورة وضع تعريف أوروبي مشترك ينطبق على كافة الفئات المختلفة من (الروبوتات الذكية والمستقلة).

2- أن ما جعل هذه الكيانات (الروبوتات الذكية) محط انظار الجهات القانونية والتشريعية والبحث عن ايجاد بيئة تشريعية لها هو قدرتها على التنبؤ واتخاذ القرار وتطوير نفسها، فضلاً عن قدرتها على الحركة بشكل مستقل، وبالتالي قد يترتب على ذلك أن يصاب طرف آخر بالضرر نتيجة اعمالها ما دفع الى التساؤل عن الطرف الذي يتحمل المسؤولية.

3- نجد اختلاف الفقه القانوني في مدى تمتع الروبوت بالشخصية القانونية، فالاتجاه الأول قال بضرورة تمتع الروبوت بالشخصية القانونية قياساً على الشركات وبعض المنقولات، والاتجاه الثاني كان رافضاً لفكرة منح الروبوت الذكي الشخصية القانونية مستنداً إلى حجج عدة من بينها عدم تمتعه بالإرادة الحرة، وانه من الخطأ المساواة بين الانسان والآلة؛ لكونه كياناً غير حي إلى اخره من الحجج، في حين أن الاتجاه الثالث قاد إلى ضرورة ايجاد فئة قانونية ثالثة تكون وسطاً بين القانون وموضوع القانون، وهو التوجه الذي قمنا بترجيحه.

4- كذلك نجد على الرغم من دخول الروبوت للعمل في البيئة الواقعية واستمرار تصنيعها، إلا أن الغطاء التشريعي ما يزال غير مكتمل وخير دليل هو أن الاتحاد الأوروبي اكتفى بمنح الروبوت الذكي شخصية الالكترونية مستقبلية، فضلاً عن ان اعلان (ريغا) الصادر في سنة 2015، بشأن الطائرات الموجهة عن بعد جاء متضمناً خمس مبادئ ومن بين هذه المبادئ هو جعل مشغل الطائرة بدون طيار الشخص المسؤول عن الاستعمال.

5- وعلى مستوى التشريعات المقارنة نجد أن التشريع الفرنسي كان أكثر حزمياً بتكليف خطواته مع الواقع الرقمي من خلال موجه من التعديلات التشريعية والتي شهدتها القوانين الفرنسية خصوصاً في السنوات العشر الماضية، والتي تؤكد اهتمام المشرع الفرنسي في أن تكون تشريعاته متلائمة مع الواقع الرقمي من خلال وضع تشريعات وطنية للتعامل الرقمي، فضلاً عن وضع قانون خاص بالجمهورية الفرنسية الرقمية وغيرها من القوانين.

6- نستنتج — ايضاً — أن التشريع العراقي ما يزال إلى الآن — بعيداً نسبياً — عن مواكبة هكذا تطورات ومؤثرات علمية وعملية؛ بما يستلزم البدء بنشر بشكل واسع حول هكذا مفرزات تقع تحت اهتمام الذكاء الاصطناعي.

7- أن منح الجنسية للروبوت الذكي (صوفيا) من المملكة العربية السعودية — وهي أول دولة تمنح الجنسية للروبوت — افصح عن عدم المساواة بتفضيل الآلة على الانسان؛ لكونه أدى الى أن تصبح نساء المملكة مواطنين من الدرجة الثانية، لأنهن لا يستطيعن نقل الجنسية الى ابنائهن دون إذن من اسرهن الذكور فقط، فضلاً عن تجاوز النص التشريعي الداخلي الذي يقضي بعدم جواز منح الجنسية لغير المسلمين.

ثانياً- المقترحات:-

1- نقترح على المشرع العراقي الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والدراسات القانونية المعدة بشأن الروبوتات الذكية تمهيدا لاستقبال التطور التقني خصوصا وان التوجهات التشريعية الاوروبية تسير بهذا الاتجاه.

2- كذلك نقترح على المشرع أن يقتصر منح الجنسية على الروبوتات الذكية بناءً على معيار البرمجة، وان يتم تحجيم دورها في الدولة فقط بحيث لا تكون متاحة للجميع خصوصاً مع الآثار السلبية التي تترتب على الاسراف في ادخالها لجميع ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، بحيث تقلص أو تعدم دور الانسان الطبيعي.

(¹) Osonde A .Osoba, Willam Welsler IV: the Risks of Artificial Intelligence to security and the future of worke, RAND corporation, U.S A, 2017, p.8.

(²) عمرو طه بدوي محمد، النظام القانوني للروبوتات الذكية (المزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي)، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة القاهرة، مجلد7، العدد2، جمهورية مصر العربية، 2020، ص 25.

(³) رشا الصوالحة، بحث عن الروبوت منشور على الموقع الالكتروني:-

<https://Mawdoo3.com>

تاريخ الزيارة الأحد 2022/5/22، الساعة 9:14 مساءً.

(⁴) سجاد كافي، قانون الروبوت، مقال منشور في مجلة المعهد، مجلة فصلية تعنى بنشر البحوث والدراسات الثقافية والقانونية، العدد 21، الامارات العربية المتحدة، 2015، ص 32 .

(⁵) ولا توجد كلمة عربية لها المعنى نفسه الذي تعطيه كلمة روبوت، لسبب انه يستحيل إيجاد كلمة واحدة بإمكانها ان تحتوي كل النواحي التي يتضمنها تعبير (robot) لكون هذه اللفظة نفسها لم تدخل حيز الاستعمال في العالم الغربي إلا في بدايات القرن العشرين وبالتحديد سنة 1921، عندما كتب (وأنتج) الكاتب والمسرحي (كارل كايك)، مسرحية تدعى (رور) تدور أحداثها حول عمل خيالي، مستعين في تنفيذها بالآلات تماثل الانسان في الشكل والتصرف وتقوم بأعمال أوتوماتيكية ميكانيكية بشكل مستقل عن اشراف الانسان مباشرة، واطلق (كايك) اسم روبوت على هذه الآلات، وهو اسم اخذ من العبارة التشيكية (Robota) التي تعني العمل الألزامي أو العمل الشاق أو العمال المجبرين. ينظر:-

سيد محمد الهاشمي وآخرون، فاعلية الوسائط الفانقة التكيفية في تنمية مهارات برمجة الروبوت التعليمي لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة، بحث منشور في مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، جامعة المنيا، ج 4، ع 17 جمهورية مصر لعربية، 2018، ص 16 .

(⁶) إن المقصود بالشبكات العصبية:- (هي شبكات تستند الى نظم قواعد المعرفة الموزعة على حزمة من النظم والبرامج التي تعمل من خلال عدد كبير من المعالجات بأسلوب المعالجة الموازية؛ وتستند الشبكات العصبية على قواعد المعرفة وتستخدم المنطق المبهم غير القاطع). ينظر:-

- خولة بوسنة وسميرة حسناوي، استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات البنكية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بو عريريج - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020-2021، ص11.
- ⁷ زينب مسعود علي، احكام المسؤولية القانونية للروبوت الطبي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية القانون - قسم القانون الخاص، الامارات العربية المتحدة، 2021، ص1.
- ⁸ د. عمار عبد الرحيم الدحيات، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: اشكالية العلاقة بين البشر والآلة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية كلية القانون/ جامعة الامارات العربية المتحدة، مجلد 8، العدد5، 2019، ص16.
- ⁹ (أستاذنا د. إياد مطشر صيهود، موسوعة الفرقان الفلسفي والأصولي في الفكر القانوني (الاستدلال الاستقرائي لقانون المستقبل في النانو تكنولوجي)، ج7، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، جمهورية العراق، 2022، ص129.
- ¹⁰ (وقد عرف القانون الكوري الروبوت الذكي intelligent Robot في المادة الثانية بانه:- (اداة ميكانيكية تدرك البيئة الخارجية لنفسها، وتميز الظروف، وتتحرك طواعية). ينظر في تفصيل ذلك لطفاً:-
د. عمرو طه بدوي محمد، مرجع سابق، ص29.
- ¹¹ (وقد أقرح البرلمان الأوروبي في القرار الصادر في 16 شباط/2017، إضفاء الشخصية الالكترونية على الروبوتات؛ لتكون مستقلة عن الإنسان ولديها القدرة على اصلاح الضرر الذي يقع على الطرف الثالث. ينظر في تفصيل ذلك لطفاً:-
أستاذنا د. إياد مطشر صيهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسالة- الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية (الجنسية، الشخصية، المسؤولية- العدالة التنبؤية - المنهج التقني - الأمن السيبراني)، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص43.
- ¹² (نقل بتصريف عن:-
د. أحمد محمد محرز، الوجيز في الشركات التجارية، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2003، ص216.
- ¹³ (محمود سلامة عبد المنعم الشريف، المسؤولية الجنائية للإنسالة: دراسة تأصيلية مقارنة، بحث منشور في المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، مجلد 3، العدد1، جامعة الاسكندرية /كلية القانون، جمهورية مصر العربية، 2021، ص150.
- ¹⁴ (وهذا الاستقلال يقود الى انتفاء خطأ الروبوت وادارة التصنيع أو التشغيل، بسبب استقلال خطأ الروبوت، ما دفع المشرع الأوروبي الى تبني فكرة منح الروبوت الشخصية القانونية. ينظر:-
حسن محمد عمر الحمراوي، اساس المسؤولية عن الروبوتات بين القواعد التقليدية والاتجاه الحديث، مجلة كلية الشريعة والقانون، ج4، ع23، الاصدار الثاني، دقهلية - جامعة الازهر، جمهورية مصر العربية، 2021، ص3090.
- ¹⁵ (فالحقيقة الواقعة تقوم على معطيات محددة كالعقل والتميز والادراك، وهي معطيات تتوافر بالنسبة للإنسان وتفتقد عند الاشياء. ينظر:-
د. مصطفى ابو منذور موسى عيسى، مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في تعويض اضرار الذكاء الاصطناعي(دراسة تحليلية تأصيلية)، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق/ جامعة دمياط، العدد الخامس، جمهورية مصر العربية، 2022، ص235.
- ¹⁶ (د. عمرو طه بدوي محمد، مرجع سابق، ص87.
- ¹⁷ (أ. د. محمد عرفان الخطيب، المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي امكانية المساءلة(دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 1، السنة الثامنة، دولة الكويت، 2020، ص115.
- ¹⁸ M. Detvanx: un Cadre legal en matiere de roboique est necessaire parl Eur-peen Actualite Economiemie, 2017,02-15.

19) Gallo, Giusy and stancati, claudia: persons , Robots and responsibility . How an electronic personalty matters, society with AI, procedinas of Als B Anuual convention 2017,Bath uk, April 18/12/2017, p 35.

20 (الشخصية القانونية والذكاء الاصطناعي، ينظر الموقع الالكتروني:-

<https://newtech.law/en/legal-personality-and-artificial-intelligence/>
تاريخ الزيارة الاحد 2022/9/18، الساعة 3:28 مساءً.

21 (Le droit et Lintelligence artificielle (the legal) status of robots in different countries) see:-

<https://pierre-antoine-rizk.com/2018/04/26/the-legal-status-of-robots-in-different-countries/>

تاريخ الزيارة الأحد 2022/9/18، الساعة 4:31 مساءً

22 (د. عمار عبد الرحيم الدحيات، مرجع سابق، ص 20 .

23 (Mickael LeBorloch : LaRes posibilité Robots، ينظر الموقع الالكتروني :-

<https://www.linkedin.com/pulse/la-responsabilite-des-robots-mickael-leborloch>

تاريخ الزيارة السبت 2022/10/1، الساعة 3:10 مساءً

24 (في عرض هذا الدليل يلاحظ:- أستاذنا د. إياد مطشر صيهود، موسوعة الفرقان الفلسفي والأصولي في الفكر القانوني، الحياة - الشخصية والموت نظرات قانونية فلسفية في (المفهوم- التمييز- المعيار)، ج 9، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، جمهورية العراق، 2022، ص 86 .

25 (أستاذنا د. إياد مطشر صيهود، استشراف الاثر القانوني، مرجع سابق، ص 46.

26 (د. هشام عبد السيد الصافي بدر الدين، استخدام التكنولوجيا في القضاء الاداري (دراسة مقارنة)، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2022، ص 10.

27 (إذ ينتشر حالياً في بعض الدول العالم برنامج كمبيوتر يعتمد على تقنية الذكاء الاصطناعي، يُعرف (بالقاضي الالكتروني) تم استخدام في دول مختلفة مثل (سنغافورة، البرازيل، الصين، امريكا، السعودية، الامارات، فرنسا) يعتمد على وجود عمليات حسابية مخزونة ومجمّعة داخل الكمبيوتر، ويتم تنفيذها من خلال برنامج الكتروني متطور يقوم على حفظ القوانين والانظمة النافذة، فضلاً عن السوابق القضائية وظروف الادانة المحتملة، وكل ما يلزم به الخصوم من (طلبات ودفوع ومستندات مؤيدة أو معارضة) مخزونه على قرصين مدمجين (CD) لهما نفس السعة التخزينية، ثم تدخل البيانات الموجودة على القرصين الى البرنامج الذي يقوم بدوره بأعداد تقرير بموجيها، مع الاستعانة برأي القاضي البشري فيما يتعلق بالنواحي الانسانية التي ترتبط بالدعوى مثلاً؛ أي انه مع ذلك لا يمكن الاستغناء عن العنصر البشري في المسائل الانسانية؛ لأن البرنامج يعمل على وفق ما أدخل فيه من جهة العنصر البشري، ينظر في تفصيل الموضوع:-

أستاذنا الدكتور إياد مطشر صيهود، موسوعة القانون وشفرة تقنيات العصر الآسي، ط1، دار العادل للطباعة، مصر، 2022، ص 243 وما بعدها .

28 (سجول كافي، مرجع سابق، ص 33 .

29 (وتأتي المملكة المتحدة في المرتبة الثانية بين الدول المهتمة بمسألة الروبوتات ففي ابريل 2016، نشر المعهد البريطاني للمعايير وثيقة بعنوان (الروبوتات والاهزة الروبوتية) دليل للتصميم الاخلاقي وتطبيق الروبوتات والانظمة الروبوتية، على الرغم من هذا النص ليس له قيمة قانونية لكنه يقدم توصيات لمبدعي الروبوتات، مع التركيز على المخاطر الأخلاقية المرتبطة بتطوير الروبوتات، مثل خطر اللجوء الى السلوك العنصري على سبيل المثال، والهدف من ذلك هو تجنب عدم احترام التنوع الثقافي أو التعددية، فضلاً عن ذلك يتخذ مؤلفوا هذا النص موقفاً لجعله ملزماً بالكامل على البشر، ويصرون على ان يكون الشخص المسؤول قابلاً للتحديد بوضوح، وهذا النص يعد في الوقت الحاضر واحداً من أحدث النصوص فيما يتعلق باخلاقيات

الروبوت. ينظر PIERRE ANTOINE RIZK: the legal status of rebots in different countries. على الموقع الإلكتروني:-

<https://pierre-antoine-rizk.com/2018/4/26/the-legal-status-of-ropots0>

تاريخ الزيارة الخميس 2022/9/29، الساعة 4:06 مساءً

³⁰) Sandra oliveira: Leres ponsabilite civile dans les cas de dommages causes parles robots dassistance au Quebec, Memoire presentea la faculte, universite demontreal faculte des etudes supevieures, 2016, p 15-16 .

³¹) ان تسجيل الروبوت والاعتراف له قانونياً بالوجود يتحتم معه تحديد اسم للروبوت تمييزاً له عن غيره من الروبوتات الأخرى، وهو ما ظهر عملاً كما في الروبوت(صوفيا والروبوت الكوري) وهذا الاسم يخضع للتنظيم القانوني السائد للاسم، فهو وفق الأصل العام حق غير مالي لا يتصور التصرف فيه. ينظر:-

د. تهاني حامد ابو طالب، الروبوت من منظور القانون المدني المصري(الشخصية والمسؤولية)، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد السابع والثلاثون، كلية الدراسات العربية والاسلامية للبنات في القاهرة، جامعة الازهر، جمهورية مصر العربية، ابريل 2022، ص 168-169.

³²)Sandra Oliveira: libid, p 18.

³³) ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي اعدت دليلاً للمراجعة القانونية للأسلحة واساليب الحرب الجديدة، لمساعدة الدول على وضع آليات بشأن الأسلحة الجديدة بطريق تحسين الاجراءات الوطنية لرسم مشروعية الأسلحة الجديدة التي هي في مرحلة التطوير وحيازتها، ومن ثم اللجوء الى انشاء بنية سياسية وقانونية وان كانت تتطلب ثمناً باهضاً؛ لكون ابرز التحديات التي تواجه الأسلحة ذاتية التحكم تتعلق باجراءات المراجعة حسب نص المادة (36) - مثلاً - فيما يتعلق بمدى برمجة الخوارزميات من أجل مطابقة الهدف المشروع مع التعليمات المعدة مسبقاً، وآلية استشعار السلاح، فضلاً عن البيئة ووقت نشر السلاح. ينظر:-

دعاء جليل حاتم، الأسلحة ذاتية التشغيل في ضوء مبادئ القانون الدولي الانساني، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية جامعة بغداد - كلية القانون، العدد الخاص للتدريسيين وطلبة الدراسات العليا(1)، جمهورية العراق، 2020، ص 294.

³⁴) د. حسن ثامر طه البياتي، الاثار المترتبة على استخدام الروبوتات في النزاعات الدولية المسلحة، بحث منشور في مجلة جامعة النهدين / كلية القانون، مجلد 22، العدد 3، جمهورية العراق، 2020، ص 239 .

³⁵) د. محمد أحمد المعداوي عبد ربه مجاهد، المسؤولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في المجلة القانونية(مجلة مختصة في الدراسات والبحوث القانونية)، مجلد9، عدد2، جامعة بنما، جمهورية مصر العربية، 2021، ص312

³⁶) كذلك من هذه المبادئ ضرورة تطوير قواعد الاتحاد الأوروبي لغرض توفير أمن الطائرات بلا طيار والسعي لتعميم القبول لمثل هكذا تقنية كيوابية لنمو وتطوير خدمة الطائرات بدون طيار. ينظر:-

أستاذنا د. اياد مطشر صيهود، المنطق الاستقرائي في الهندسة القانونية والاخلاقية للطائرات الذكية بلا طيار، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2021، ص61 .

³⁷) كذلك اقر المجلس التشريعي لولاية(الينوي الامريكية) في 29/مايو/ 2019، قانون اجراء المقابلات باستخدام الفيديو بالذكاء الاصطناعي في عمليات التوظيف ووقع على مشروع القانون حاكم الولاية في 9/اغسطس، واصبح القانون ساري المفعول في الأول من يناير 2020، يُنظر الموقع الإلكتروني:-

تشريعات الذكاء الاصطناعي حراك عالمي .. اين برلماناتنا ؟

د. خليل ابو قوره (الذكاء الاصطناعي تطور مثير ولكنه يحتاج الى المراجعات القانونية) .

<https://middle-east-online.com>

تاريخ الزيارة الأربعاء 2022/11/9، الساعة 10:29 صباحاً

³⁸) محمد عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 263 .

³⁹) أستاذنا د. اياد مطشر صيهود، موسوعة القانون وشفرة تقنيات العصر الأسي، مصدر سابق، ص 119 .

40 (في المقابل هناك العديد من الدول مثل (اليابان والصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة)، تدرس امكانية اتخاذ تدابير تنظيمية في نطاق الروبوتات والذكاء الاصطناعي، وقد اتخذت بالفعل بعض الاجراءات في هذا المجال؛ بينما بدأت دول اخرى بالتفكير في امكانية تطوير معاييرها القانونية أو تعديل التشريعات القائمة لمراعاة ما قد يستجد من تطبيقات جديدة. ينظر:-

محمد أوبلاك، قراءة في كتاب – الروبوتات: نظرة صارمة في ضوء العلوم القانونية والاجتماعية والانسانية. على الموقع الالكتروني:-

[https:// m.ahewar.org](https://m.ahewar.org)

تاريخ الزيارة السبت 2022/10/1، الساعة 5:49 مساءً .
41 (يراد بمصطلح الروبوتات القاتلة، على وفق التعريف المتقدم بشكل واسع، - والذي يحضى بتأييد منظمة هيومن رايتس ووتش، ووزارة الدفاع التابعة للولايات المتحدة:-. انه عبارة عن منظومات سلاح آلية تستطيع في حال تشغيلها ان تختار الأهداف وتشتبك معها من دون الحاجة الى تدخل اضافي من قبل العنصر البشري الذي يشغلها، والأهم في الموضوع هو ان الروبوت يملك (خياراً) مستقلاً فيما يتعلق بتحديد الهدف وتفعيل القوة المميتة. ينظر:-

كريسوف هاينز، تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الأعدام خارج نطاق القضاء أو بأجراءات موجزة أو تعسفاً، مُقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، الدورة 23، البند 3 من جدول الاعمال، تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، 19/ ابريل 2013، ص 10-11 .

42 (ديفيد ليبتون، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، 2019، ص 16 .
43 (القاضي عواد حسن ياسين العبيدي، مفهوم الذكاء الاصطناعي (Artificial intelligence) – مجلس القضاء الاعلى، ينظر الموقع الالكتروني:-

[https:// www.hic. Iq .](https://www.hic.Iq)

تاريخ الزيارة الأحد 2022/10/2، الساعة 5:28 مساءً
44 (وقد اعلنت حكومة دولة الامارات العربية المتحدة بإطلاقها استراتيجية الامارات للتعاملات الرقمية (بلوك تشين) في سنة 2018، الذي تناغم مع انعقاد الدورة الثانية لسنة 2020 حول تقنية التعاملات الرقمية (بلوك تشين). ينظر:-

القاضي الدكتور جمال حسين السميطي، استراتيجية الامارات للذكاء الاصطناعي، مقال منشور في مجلة معهد دبي القضائي، العدد 11، السنة الثامنة، الامارات العربية المتحدة، 2020، ص 21.

45 (محمد عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 318 .
46 (د. همام القوسي، نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الانساني (دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والاوربي)، بحث منشور في مجلة جيل الابحاث القانونية، العدد 35، جمهورية لبنان، 2019، ص 11 .

47 (وما يدل على محاولة المشرع الأوربي ابعاد وصف الشيء أو الجماد عن الروبوت، واستخدامه لمصطلح (النائب) وليس الحارس أو الرقيب المتعارف عليه في القانون المدني؛ لأن فكرة النائب الانساني لا تتطابق مع نظرية الحارس للأشياء، بدليل استخدام وصف النائب دون حارس الشيء، فضلاً عن مراعات المشرع لأهلية الروبوت ولم يمس بها كونه لم يستخدم مصطلح الوصي أو القيم واستخدام مصطلح النائب على الرغم من ان عديم وناقص الأهلية هم اشخاص معترف بهم قانونياً ولهم حقوق وعليهم التزامات، بينما بالنسبة للروبوت لم يبت القانون الأوربي بإشكالية اهليته، بسبب عدم اكتمال الاطار التشريعي للتطبيق، مقتصرأ على منحة منزلة قانونية مستقبلية. ينظر:-

نبيلة علي خميس محمد بن خورر المهيري، المسؤولية المدنية عن اضرار الانسان الآلي (دراسة تحليلية)، اطروحة مقدمة الى جامعة الامارات العربية المتحدة، 2020، ص 35-36 .

48 (د. همام القوسي، مصدر سابق، ص 21 .
49 (هذه المبادئ كالتالي:-

أ- الإحسان: أي برمجة الروبوت ليتصرف بشكل أفضل لتحقيق مصالح البشر .

ب- عدم الإيذاء: أي أن لا يسبب الروبوت الأذى للإنسان .
ج- الاستقلال الذاتي: أي عدم اجبار الشخص أو المجتمع على التعامل مع الروبوت وجعل التفاعل بينهما بشكل إرادي (حر) .

د- العدالة: يقصد بها توزيع المصالح بشكل عادلاً من الروبوتات، ينظر:-
أستاذنا د. إياد مطشر صيهود، موسوعة الفرقان الفلسفي والأصولي في الفكر القانوني الحياة الشخصية والموت نظرات فلسفية في (المفهوم- التمييز- المعيار)، مرجع سابق، ص 89 .
50 (وقد اتجه البرلمان الأوروبي الى اقرار مشروع قرار يدعو الى فرض حظر دولي على ما يطلق عليه (بالروبوتات القاتلة)؛ في سعي استباقي من البرلمان الأوروبي لاستخدام أنظمة الأسلحة ذاتية التحكم، التي قد تنفذ عمليات قتل بعيداً عن تدخل الانسان، وفي ظل وجود بعض الدول التي ترى ضرورة استكشاف فوائد الأسلحة ذاتية العمل؛ لذا أعرب بعض أعضاء البرلمان الأوروبي عن قلقهم من ان هناك من التشريعات التي يمكن ان تحد من التقدم العلمي للذكاء الاصطناعي، واخرون حذروا من ان الذكاء الاصطناعي قد يقود الى مشكلة أمنية إذ سمحت الدول باستخدام مثل هذه الأسلحة بينما رفضت دول اخرى مثل هذا الاستخدام، مثل روسيا واسرائيل وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة. ينظر:-

نبيلة على خميس محمد بن خورر المهيري، مرجع سابق، ص 36.
51 (الكرار حبيب جهلول وحسام عبيس عودة، المسؤولية المدنية عن الأضرار التي يسببها الروبوت، بحث منشور في مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، مجلد 6، العدد(5)، جمهورية العراق، 2019، ص 744

52 (أستاذنا د. إياد مطشر صيهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ما بعد الإنسانية، مصدر سابق، ص 33.

53) Marrcelo corrales and 2 more: Robotics AI and the future of law (perspectives in law, Business and Innovation), 1 st ed, springer, Singapore, 2018, p 16.

54) Marcelo corrales and 2 more, libid , p 11 .

55 (وهو أمر قد لا يكون ملتفت لأهميته والمشاكل التي قد تتجم عنه، بقدر الأهتمام بالاهداف السياسية الضيقة المنشودة في السعودية (الإسلام المعتدل)، الذي أعلن عنه ولي العهد بن سلمان في اكتوبر عام 2017. ينظر:-
أستاذنا د. إياد مطشر صيهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسالة -

الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية، مرجع سابق، ص 19 .

56 (كما قال السيد كاظم الطباطبائي اليزدي ((يكفي في الحكم بإسلام الكافر اظهار الشهادتين وان لم يعلم موافقة قلبه للسانه، لا مع العلم بالمخالفة)) والشرط الثالث هو عدم العلم بالكذب والهزل وامثاله، بمعنى اخر انه لا يلزم لقبول الإسلام العلم بصدق المظهر له، بل يكفي عدم العلم بكذبه. ينظر:-
د. مصطفى دانش بجوه، مرجع سابق، ص 174-175 .

References

أولاً- الكتب:-

- 1- أحمد محمد محرز، الوجيز في الشركات التجارية، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2003.
- 2- إياد مطشر صيهود، المنطق الاستقرائي في الهندسة القانونية والاخلاقية للطائرات الذكية بلا طيار، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2021.
- 3- إياد مطشر صيهود، موسوعة القانون وشفرة تقنيات العصر الاسي، ط1، دار العادل للطباعة، جمهورية مصر العربية، 2022.
- 4- إياد مطشر صيهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسالة- الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية (الجنسية- الشخصية- المسؤولية- العدالة التنبؤية - المنهج التقني - الأمن السيبراني)، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.

5- إياد مطشر صيهود، موسوعة الفرقان الفلسفي والأصولي في الفكر القانوني (الاستدلال الاستقرائي لقانون المستقبل في النانو تكنولوجي)، ج7، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، جمهورية العراق، 2022.

6- إياد مطشر صيهود، موسوعة الفرقان الفلسفي والأصولي في الفكر القانوني الحياة الشخصية والموت نظرات قانونية فلسفية في (المفهوم- التمييز- المعيار)، ج 9، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، جمهورية العراق، 2022.

7- هشام عبد السيد الصافي بدر الدين، استخدام التكنولوجيا في القضاء الإداري (دراسة مقارنة)، ط1، المكتبة الجامعي الحديث، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2022.

ثانيا. الرسائل والاطاريح:-

1- خولة بوسنة وسميرة حسناوي، استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات البنكية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020-2021.

2- زينب مسعود علي، احكام المسؤولية القانونية للروبوت الطبي، اطروحة مقدمة الى جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية القانون - قسم القانون الخاص، الامارات العربية المتحدة، 2021.

3- نبيلة علي خميس محمد بن خورور المهيري، المسؤولية المدنية عن اضرار الانسان الآلي (دراسة تحليلية)، اطروحة مقدمة الى جامعة الامارات العربية المتحدة، 2020.

ثالثا. المجالات:-

1- تهاني حامد ابو طالب، الروبوت من منظور القانون المدني المصري (الشخصية والمسؤولية)، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد السابع والثلاثون، كلية الدراسات العربية والاسلامية للبنات في القاهرة، جامعة الازهر، جمهورية مصر العربية، ابريل 2022.

2- جمال حسين السميطي، ستراتيجية الامارات للذكاء الاصطناعي، مقال منشور في مجلة معهد دبي القضائي، العدد 11، السنة الثامنة، الامارات العربية المتحدة، 2020.

3- حسن ثامر طه البياتي، الاثار المترتبة على استخدام الروبوتات في النزاعات الدولية المسلحة، بحث منشور في مجلة جامعة النهريين / كلية القانون، مجلد 22، العدد 3، جمهورية العراق، 2020.

4- حسن محمد عمر الحمراوي، اساس المسؤولية عن الروبوتات بين القواعد التقليدية والاتجاه الحديث، مجلة كلية الشريعة والقانون، ج4، ع 23، الاصدار الثاني، دقهلية - جامعة الازهر، جمهورية مصر العربية، 2021.

5- دعاء جليل حاتم، الأسلحة ذاتية التشغيل في ضوء مبادئ القانون الدولي الانساني، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية جامعة بغداد - كلية القانون، العدد الخاص للتدريسيين وطلبة الدراسات العليا(1)، جمهورية العراق، 2020.

6- سجاد كافي، قانون الروبوت، مقال منشور في مجلة المعهد مجلة فصلية تعنى بنشر البحوث والدراسات الثقافية والقانونية، العدد 21، الامارات العربية المتحدة، 2015.

- 7- عمار عبد الرحيم الدحيات، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: اشكالية العلاقة بين البشر والآلة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية كلية القانون/ جامعة الامارات العربية المتحدة، مجلد 8، العدد5، 2019.
- 8- عمرو طه بدوي محمد، النظام القانوني للروبوتات الذكية (المزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي)، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة القاهرة، مجلد7، العدد2، جمهورية مصر العربية، 2020.
- 9- الكرار حبيب جهلول وحسام عبيس عودة، المسؤولية المدنية عن الأضرار التي يسببها الروبوت، بحث منشور في مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، مجلد 6، العدد(5)، جمهورية العراق، 2019.
- 10- محمد أحمد المعداوي عبد ربه مجاهد، المسؤولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في المجلة القانونية(مجلة مختصة في الدراسات والبحوث القانونية)، مجلد9، عدد2، جامعة بنما، جمهورية مصر العربية، 2021.
- 11- محمد الهاشمي وآخرون، فاعلية الوسائط الفائقة التكنولوجية في تنمية مهارات برمجة الروبوت التعليمي لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة، بحث منشور في مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، جامعة المنيا، ج 4، ع 17 جمهورية مصر لعربية، 2018.
- 12- محمد عرفان الخطيب، المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي امكانية المساءلة(دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 1، السنة الثامنة، دولة الكويت، 2020.
- 13- محمود سلامة عبد المنعم الشريف، المسؤولية الجنائية للإنسالة: دراسة تأصيلية مقارنة، بحث منشور في المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي ، مجلد 3، العدد1، جامعة الاسكندرية /كلية القانون، جمهورية مصر العربية، 2021.
- 14- مصطفى ابو منذور موسى عيسى، مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في تعويض اضرار الذكاء الاصطناعي(دراسة تحليلية تأصيلية)، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق/ جامعة دمياط، العدد الخامس، جمهورية مصر العربية، 2022.
- 15- نساخ فطيمة، الشخصية القانونية للكائن الجديد(الشخص الافتراضي والروبوت)، مقال منشور في مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة محمد بوضياف، مجلد 5، العدد 1، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، 2020.
- 16- همام القوصي، نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الانساني (دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوربي)، بحث منشور في مجلة جيل الابحاث القانونية، العدد 35، جمهورية لبنان، 2019.
- رابعاً. الوثائق والتقارير:-
- 1- كريسوف هاينز، تقرير المقرر الخاص المعنى بحالات الأعدام خارج نطاق القضاء أو بأجراءات موجزه أو تعسفاً، مقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، الدورة 23، البند 3 من جدول الاعمال تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، 19/ ابريل/ 2013.
- 2- ديفيد لبيتون، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، 2019.

خامساً- المواقع الكترونية:-

- 1-<https://Mawdoo3.com>
- 2-<https://newtech.Law/en/legal-personality-and-artificial-intelligence/>
- 3-<https://pierre-antoine-rizk.com/2018/04/26/the-legal-status-of-robots-in-different-countries/>
- 4-<https://www.Linkedin.com/pulse/la-responsabilite-des-robots-Mickael-le-borloch>
- 5- <https://pierre-antoine-rizk.com/2018/4/26/the-legal-status-of-ropots0-east-online.com> <https://middle>
- 6- <https://m.ahewar.org>
- 7- <https://www.hic.Iq>

سادساً- المصادر الاجنبية:-

- 1-(Gallo, Giusy and stancati, claudia: persons , Robots and responsibility . How an electronic personalty matters, society with AI, proceedinas of Als B Anuual convention 2017,Bath uk, April 18/12/2017 .
- 2-(. Detvanx: un Cadre legal en matiere de roboique est necessaire parl Eur-peen Actualite Economiemie, 2017.
- 3-(Marrcelo corrales and 2 more: Robotics AI and the future of law (perspectves in law, Business and Innovation), 1 st ed, springer, Singapore, 2018 .
- 4-(Sandra oliveira: Leres ponsabilite civile dans les cas de dommages causes parles robots dassistance au Quebec, Memoire presentela faculte, universite demontreal faculte des etudes supevieures, 2016 .
- 5-Osonde A .Osoba, Willam Welser IV: the Risks of Artificial Intelligence to security and the future of worke, RAND corporation, U.S A, 2017.

State Authority in the Field of Intelligent Robot Nationality (A comparative study)

Inaam Awaid Karim

Dr. Iyad Mutashar Sayhoud

College of Law - Dhi Qar University

Rmk7783@gmail.com

Law_1e227@utq.edu.iq

Abstract:

The research idea can be summarized in that these (smart robots) entities began to spread widely, and resulted in damages to others, which prompted to ask about the extent of their enjoyment of legal personality, which led to a difference in the rights of the legal relationship. And another opinion called for the necessity of not granting it legal personality because there is no need to develop legislation in this regard While a third trend emerges, calling for the need to create a third legal category that is a middle ground between the law and its subject matter, as well as raising the issue of the extent to which a robot enjoys nationality, and thus the right to assume obligations, what type of nationality it enjoys, and what is the criterion for granting it?

And we see the opinion that is closest to the truth is to find a third legal category, especially in light of the growth and spread of machin, which may be accompanied by an increase in its risks, and therefore the search for a party to bear the responsibility in front of the full independence of machin on behalf of man, especially since the developed companies may resort in the future to the development of these machines so that It gets closer to the human being more and more, for the purpose of getting rid of the responsibility (Rights and Duties), otherwise it remains the reference to always bear the responsibility for what comes from the robots.